

دور المرأة الريفية في التحدي للفقر. دراسة للأدبيات.

د . بن علي أمينة

جامعة بشار-الجزائر

amina22benaliste@yahoo.fr

الملخص:

تخرج هذه الورقة إلى إبراز المكانة المرموقة للمرأة الريفية في التقليل من شدة الفقر مع الإشارة إلى حالة الجزائر. فهي المحرك الأساسي للإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لمجتمعها الصغير. فبالرغم من الدور الفعال الذي تقوم به فهي لا تلقى حظاً وفيها في الدراسات الاقتصادية الجادة مما يمكنها من تجلية دورها والتحدي لأهم المعوقات الخاصة بالبيئة الريفية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، الريف، الفقر، المرأة الريفية، الفقر الريفي.

Résumé :

Il ressort de cet article que les femmes rurales occupent une place primordiale dans le développement agricole et rural des pays pauvres. Elles produisent l'essentiel des cultures, récoltent et transforment une gamme variée de denrées nécessaires à la subsistance de nombreuses ménages.

En dépit du rôle efficace joué par la femme rurale, on trouve un véritable manque des études académiques sérieuses qui lui permettent de faire la lumière sur leur rôle dans les zones rurales.

Mots clés : la femme rurale, la pauvreté, la pauvreté rurale, le développement rural, les zones rurales.

مقدمة

تلعب المرأة دوراً مهماً في القطاع الزراعي حيث يعتمد هذا القطاع في العالم ككل اعتماداً كبيراً على المرأة وتصل نسبتهن إلى 87% مقابل 44% من الرجال¹ وتتحمل المرأة الريفية العبء الكبير في الأنشطة الزراعية، ورغم هذا الدور الذي تلعبه المرأة الريفية

إلا انه لا يوجد أي اعتراف بالجهد الذي تبذله في تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لمنطقتها (زراعة تقليدية-رعي وتربية الماشية-تخطيب-جلب الماء. الخ) ودورها في المحافظة على جمالية الريف ورونق طبيعته . فهي بذلك تساهم في زيادة دخل الأسرة والحد من صدمة الفقر بدون إدراك منها بأهمية هذا الدور لأنها ترى انه من الأعمال الفطرية الروتينية الواجب عليها القيام به. ولتجلية مساهمة المرأة الريفية في الحد من الفقر وللإجابة عن التساؤل العائق «هل للمرأة الريفية دور جلي في الحد من الفقر الريفي ؟ وفيما يتمثل الدور المنوط لها في هذا الإطار وكيف يمكن لنا تنميته في ظل المحافظة على البيئة الريفية ؟» ارتأينا في هذه الورقة المتواضعة والموسومة ب «دور المرأة الريفية في التحدي للفقير.» إلى إبراز العمل التنموي للمرأة داخل المناطق الريفية وساعدتها الجبارة للرجل بالرغم من العوائق التي تحد من عملها.

تطرقنا في هذه الورقة إلى تعريف المرأة الريفية ، إلى خصوصية الفقر الريفي وإلى مشاركة المرأة في الحد من الفقر في المناطق الريفية وماهية العواقب التي قد تعيق هذه المشاركة.

1. المرأة الريفية:

1.1 مفهوم وخلفية الريف:

من الأوائل الذين اهتموا بالدراسة والكتابة حول المجتمع الريفي العلامة" ابن خلدون"، في كتابه المقدمة من خلال تركيزه، على خصائص ومميزات الريف، فالريفيون عنده هم أولئك الذين يمتنون الفلاحة كنشاط مادي، فخصائص الحياة الريفية تتميز بالبساطة وهو مجتمع غير ثابت بل خاضع لكل أنواع التحول والتغير التي تحدث على مستوى صيرورته².

وإذا اقتربنا زمنيا ووضعنا في الاعتبار ما قاله ابن خلدون من أسس لدراسة الريف فإننا نجد أن البعض من العلماء الاوروبيين واصلوا في نفس المنهاج كما هو الحال عند الألماني "فرديناند توينز" في دراسته المقارنة بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري وقد ركز في ذلك على الجوانب البنوية للمجتمع الريفي وكيفية تنظيم هذه الاتجاهات والعلاقات بين الإنسان و بين الإنسان وبيئته وبين البيئة الطبيعية وانعكاس ذلك كله على روح الجماعة المحلية في طرق حياتها وخلق نوع من الشعور المستمر الخاص بحياة

المجتمع المحلي الذي يدخل ضمن المجتمع الكبير³. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تطورت الدراسات المهمة بمعالم الريف ويعود ذلك إلى التغيرات الهائلة والضخمة التي وقعت في هذا المجتمع وخاصة منها التحولات الاقتصادية، والنمو السريع لشتى مجالات الحياة المادية. حيث أصبح مجتمعها مصنعا في كل الشؤون الحياتية، وقد جلبت الدراسات الريفية اهتمام الجامعات حيث كانت جامعة شيكاغو السابقة في جعل الدراسات الريفية ومن أقطابها "ريدفليد" الذي كان مهتما في الأساس بدراسة المجتمعات البدائية واعتبرها ضيقة من حيث الدراسة فقرر التحول إلى المجتمع الريفي أو عالم الريف.

لكلمة الريفي سمتان رئيسيتان، الأولى أن الريفيين يعيشون عادة في المزارع أو ضمن مجموعات في المنازل التي تضم بين 5000-10000 شخص تفصل بينهم الأراضي الزراعية أو المراعي أو الأشجار. والثانية هي أن معظم الريفيين يمضون معظم أوقاتهم في المزارع والخطوط الفاصلة بين الريف والمدينة هي خطوط عشوائية ومتباينة، والخط الأكثر شيوعا هو الحجم السكاني البالغ 5000 نسمة كما هو الحال في الهند وغالبا ما يكون 25000 نسمة كما هو الحال في المكسيك أو 100000 نسمة أو أكثر كما هو موجود في نيجيريا، وهناك بلدان أخرى مثل البرازيل والصين لا تحدد حجما سكانيا بل تستخدم سمات مختلفة تتراوح من المرافق الحضرية التقليدية إلى الوضع القانوني أو السياسي⁴.

2.1. التقسيمات الأساسية للمرأة الريفية:

هي المرأة الساكنة في الريف. وتنقسم النساء الريفيات إلى شرائح اجتماعية متباينة منهم المقيمات في الريف والعاملات مقابل أجر شهري ثابت في جهاز الإدارة أو في غيرها من الأجهزة و اللاتي تؤدي الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة لسكان الريف كالتعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية و منهن مالكات للأراضي الزراعية سواء يدرنها بأنفسهن أو سلمنها للذكور لإدارتها طالما كن مقيمات في الريف ؛ و منهن العاملات لدى أنفسهن سواء كن مستأجرات لأرض أو مربيات لماشية أو لدواجن أو نشيطات في إنتاج أو تجارة السلع المرتبطة بالاقتصاد الزراعي ، و منهن المتهنات لحرف أخرى كحياكة الملابس أو بيع أقمشتها أو القابلات ، و منهن العاملات لدى الغير باجر

ثابت أو متقطع في أي من الأنشطة الزراعية المذكورة سلفاً، و منهن ربات البيوت اللاتي لا يملكن دخلاً و يعتمدون في حياتهن على الغير الذي هو عادة الزوج أو الأب و في أحيان أخرى : الأخ أو العم أو الخال....الخ. وعادة ما يكون هذا الأخير مقيم في الريف ويمارس النشاط الزراعي فيها⁵.

2.الفقر:

1.2. مفهوم الفقر:

إن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي.

فضلاً عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور وأشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي، وهناك ثلاثة معاني للفقر متميزة وهي:

المعنى الأول: الفقر الاجتماعي

وهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والانتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

المعنى الثاني: العوز والحاجة

ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجاً للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والعوزين الذي يطلبون المساعدة.

المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي

يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقياً وإلى المكانة التي يشغلها الفقير

وتعيقه عن التمتع والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدده الرؤية الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويعتمد تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية على تحليل كفي لظاهرتين أساسيتين أولهما عملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وثانيهما قضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي، وتشير الظاهرة الأولى إلى تباين واضح بين العلماء في رؤية وتحليل الفقر وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره وبينما ترى فئة أخرى من العلماء ضرورة التركيز على المفهوم النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة. وفي هذا السياق وطبقا لمعطيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما لا يحقق الفرد فيه مستوى معين من الرفاهية والذي يشار إليه عادة بخط الفقر.

إن مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد وهو ما يسمى خط الفقر حيث يدرج ضمنه كل فرد استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرا⁶.

ويتم تصنيف كيفية قياس الفقر إلى اتجاهين:

– اتجاه الرفاهية: الذي يعتمد فيه على معايير مالية في قياس درجة أو مستوى الرفاهية مثل: الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

– اتجاه اللارفاهية: يركز هذا الاتجاه على دراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، مركزا بذلك على محاور أساسية تعني مثلا: بسوء التغذية، غياب الرعاية الصحية، أو الأمية وهذا باعتبارها نتائج مباشرة للفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه

في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية.

ومن هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد حيث نميز بين:

– فقر الدخل: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.

– فقر القدرة: الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.

2.2. مسببات الفقر الريفي:

يعيش ويعمل حوالي ثلاثة أرباع العالم في المناطق الريفية حيث يعتمد نمط معيشتهم بشكل مباشر على الزراعة كمصدر دخل، وعلى سبيل المثال فإن الكثير من المجتمعات الريفية التي كانت تعتمد على الموارد الطبيعية لتوفير احتياجاتها الغذائية حولت أراضيها إلى مزارع بهدف الحصول على عوائد نقدية لشراء منتجات غذائية من مصادر أخرى لكن ظروفًا بيئية واقتصادية ومالية سيئة جعلت الكثير من هذه المبادرات تفشل في تحقيق هدفها حيث تم إزالة الأراضي الطبيعية ولم تتمكن المشاريع الزراعية من تقديم العائد المالي المنشود⁷.

هناك العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى بعض التأثيرات الخارجية التي تؤدي إلى الفقر الريفي واستدامته مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاع المدني، والتمييز الشامل على أساس الجنس والانتماء الديني أو العرقي أو الطائفي أو التنفيذ الغير العادل لحقوق ملكية الأراضي الزراعية والمصادر الطبيعية الأخرى، والسياسات الاقتصادية التي تستثني فقراء الريف من عملية التطوير، حجم العائلة الكبير والمتزايد بنسب عالية، عدم توافر الأسواق، الصدمات الخارجية التي تنجم عن الأسباب الطبيعية (التغيرات المناخية) والتغير في الاقتصاد الدولي.

وهناك عدة أسباب تساهم في حدوث الفقر الريفي في البلدان النامية كتدهور البيئة الزراعية وانعزال المجتمعات الريفية عن الاقتصاد العام وخاصة الأسواق، ونقص الأصول

الإنتاجية مثل الصحة والمهارات والأرض ورأس المال. وكلها لها تأثير كبير على معيشة السكان في المناطق الريفية. ومما يزيد من فقر سكان الريف سيطرة الاحتكارات الزراعية والصناعية على مسارات التسويق والتوزيع.

هذا وللتقليل من حدة الفقر الريفي هناك عوامل تؤثر على النمو الريفي منها: النظام الضريبي، الإنفاق القومي، قوانين الأنظمة المصرفية متعددة الفروع، مستويات الأجور، الوصول إلى التعليم العالي، الوصول إلى الطرق السريعة، المطارات، ووسائل النقل الأخرى، القرب من المناطق الحضرية، مستوى الدخل الفردي أو العائلي، حجم وكثافة السكان، التعمير، درجة الحرارة والمطر، أسعار الطاقة، توفر الأرض وسعرها، معدل إنتاجية العمالة، توفر الأنشطة الصغيرة، مستوى توزيع عمر السكان.

كما أن من مسببات الفقر في الأرياف هو الانتقال السريع والغير مبرمج اجتماعيا للأنماط الاقتصادية من اقتصاد أساسه الزراعة إلى اقتصاد الخدمات والتصنيع أحيانا مما قد يؤدي إلى عدم قدرة المزارعين والفلاحين على التوافق مع هذا الانتقال ومجاراته.

وكما هو الحال في معظم بلدان المغرب العربي ودول العالم الثالث، يعاني بعض الجزائريون في المناطق الريفية من انعدام الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وتدني المستوى المعيشي للفرد وانعدام التدفئة والكهرباء، حيث يستعملون بقايا الحصاد والحطب للتدفئة والطهي، واستخدام الغاز والشمع من أجل الإنارة والسكن في بيوت تقليدية جدا، وعدم توفر الطرقات الصالحة للتنقل من وإلى المدينة مما يؤدي بهذه القرى إلى العزلة خاصة أثناء فصل الشتاء والظروف المناخية الأخرى، حيث تتعطل المواصلات بين المدن نفسها، وبين هذه المناطق المعزولة الأشد فقرا.

كما أن انعدام الطرق الجيدة بين مراكز الإنتاج (القرى والمداش) ومراكز التسويق في المدن الرئيسية (البلديات والدوائر) أو مع المدن المجاورة، يجعل توريد السلع في غاية الصعوبة. إضافة إلى تعرض السلع المنقولة للتلف بسبب رداءة الطرق ووسائل الحفظ، إضافة إلى كون بعض السلع الزراعية لا تحتمل النقل لمسافات طويلة.

3.2. الفقر في الجزائر:

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ربع سكان الجزائر تحت متوسط خط الفقر⁸، فهناك أعداد لا تحصى من المتسولين من رجال وأطفال ونساء في المدن الكبيرة هربوا من المناطق الريفية الفقيرة بسبب الحرمان والفقر. هذا ويمكن إعطاء بعض الأرقام عن حالة الفقر في الجزائر:⁹

- 10% من الأطفال في المناطق الريفية محرومون من الدراسة.
- ثلاثة آلاف طفل يعملون في ثمان ولايات يبيعون السجائر والمخدرات في المدن ويرعون الأغنام في القرى
- 30 ألف مولود جديد يموتون سنويا.
- 40% من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر، وفي الدول العربية تتراوح النسبة بين 34% و38% من إجمالي السكان. وفي روسيا التي تصنف ضمن قائمة الدول المتقدمة أكثر مأساوية، حيث يعيش 50 مليون روسي من إجمالي 147 مليون تحت خط الفقر.

كما أظهرت دراسة عبر شبكات التواصل الاجتماعي مست عينة تتضمن 5000 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 45 ولاية، في الفترة الممتدة ما بين 2005-2008 حيث بلغت نسبة الفقر 5.7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 2005 بـ 23% وانخفضت إلى 13% سنة 2008 ثم إلى 10% سنة 2014.

4. الفقر والمرأة الريفية:

يجدر التذكير بأن العلاقة بين المرأة والفقر برزت سنة 1994 أثناء انعقاد المؤتمر الإفريقي للمرأة، وسنة 1995، أثناء المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في بكين. وانبثق مفهوم "تأنيث الفقر" من الاتجاه العام الملاحظ نحو تدهور الظروف المعيشية للمرأة وارتفاع نسبة الأسر المعيشية التي تكون ربة الأسرة فيها امرأة تعول أطفالاً. وفُسرَت هذه الاتجاهات بعوامل اقتصادية، ولا سيما برامج التكيف الهيكلي، وعوامل أخرى بيئية وديمغرافية.

1.4. المساهمة الاقتصادية للمرأة الريفية:

تساهم المرأة الريفية بقدر وافر في ضمان الأمن الغذائي لأسرتها. وتساهم بذلك بوصفها مستخدمة في البيوت أو عاملة أو أحيانا قائمة على مشروع. إلا أن تقييم هذه المساهمة لا يرقى إلى المستوى الحقيقي حسب ما أصبح مُعترفاً به أكثر فأكثر نظرا لكون عملها يُعد بمثابة امتداد لمسؤولية الإنجاب. ويؤدي هذا التصور إلى تهميشها في برامج التنمية الاقتصادية والزراعية.

وبرزت أهمية وطبيعة المساهمة الاقتصادية للمرأة من خلال دراسة توظيف ووقت المرأة في المناطق الريفية حسب نموذج " HARVARD " للنوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنجاز دراستين عن الميزانية وتوظيف الوقت عند المرأة في المناطق الريفية في شمال إفريقيا الأولى في المغرب عام 1997¹⁰ ، والثانية في تونس عام 2000، وأكدت هاتان الدراستان حالة التناقض الذي تعيشها المرأة الريفية في المغرب العربي. ويظهر هذا التناقض على مستوى التفاوت القائم بين أهمية مساهمة المرأة في مجال الإنتاج واختفائها وتهميشها على مستوى الحصول على وسائل وعوامل الإنتاج الحديثة وضعف نسبة اندماجها في أسواق السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فنادرا ما تكون مالكة للأرض أو لأصول تُذكر، ونادرا ما تتمكن من الحصول على القروض.

وفي شمال إفريقيا، تتحمل المرأة والفتاة الريفية تلقائيا، عدا عن مسؤولية الإنتاج، عبء التزود بالمياه والحطب وتغذية الماشية (وإن كان بمقدور الفتيان تحمل مسؤوليات من هذا القبيل فتظل مشاركتهم فيها أقل بكثير من مشاركة النساء والفتيات). وتؤكد الدراسات المذكورة، أن الإرهاق في العمل ينعكس سلبا على رفاة النساء والأطفال، ولاسيما على استفادة الفتيات من التعليم.

وتُجمع العديد من الدراسات التي قامت بها منظمة التغذية والزراعة FAO على أن المرأة الريفية على الرغم من التقدم الهام المحرز، تظل أقل حظا في الاستفادة من التعليم والتدريب المهني، وخدمات الصحة وتنظيم الأسرة وتعميم الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تعد المرأة الريفية أكثر خصوبة من المرأة الحضرية، وتعيش حالة عزلة جسدية واجتماعية غالبا ما تُعزى إلى العادات والتقاليد ونقص البنى

التحتية الخاصة بالتواصل. وتوجد المرأة الريفية بنسب ضئيلة في حلقات التدريب الرسمية بينما يكاد يكون التدريب غير الرسمي حكرا عليها. وتمثل الفتاة الريفية نسبة الأغلبية في المستويات المتدنية من التأهيل، وتوجد بكثافة في شعب التخصص في الصناعة التقليدية. وفي العالم الريفي، يشكل التدريب غير المنظم خصوصية لدى المرأة. ويعاني هذا التدريب التقليدي من ضآلة الموارد المخصصة له كما يعاني من ثغرات على مستوى التأطير.

والمرأة الريفية في الجزائر لا يختلف وضعها عن كثير من نظيراتها في مختلف بلدان العالم وهي تشمل شرائح النساء اللائي يقطن البدو، الريف والمناطق الصحراوية التي تضم نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري. وبصفة عامة تشير الإحصائيات إلى أن المرأة الريفية عامة وفي الريف الجزائري بصفة خاصة هي الأقل نموا اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا وثقافيا. وإن كانت الغالبية العظمى منهن تمتحن النشاط الزراعي بحيث يقدر عدد العاملات في هذا الميدان بـ 399943. امرأة أي ما يعادل نسبة 16٪ من سكان الريف الذين يمارسون النشاط الفلاحي¹¹.

وتردي الأوضاع المعيشية والاجتماعية للفرد الريفي وخاصة المرأة أدى إلى بروز عدة مظاهر من فقر و جهل و أمية و هذا لنقص مرافق الحياة الضرورية من كهرباء ، غاز و الطرق ، وكل المنشآت الاجتماعية و الثقافية و من هذا الباب انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي و خاصة المرأة منهم و هذا بتسطير 9000 مشروع جوارى للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) تهدف إلى تطوير و تحسين المستوى المعيشي و الثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية و لتطوير المرأة بصفة خاصة قامت هذه المشاريع بتنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية . كما نذكر أن الجزائر تتربع على مساحة تقدر بأكثر من مليوني كلم² و هي مقسمة جغرافيا إلى ثلاثة مجموعات (الساحل ، الهضاب العليا ، الصحراء) مختلفة مناخيا ، فلاحيا ، ثقافيا ، ذهنيا ... و لهذا فإن المرأة الريفية دورها يختلف من حيث المهام و الواجبات من منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى اختلاف القبائل في مختلف مناطق البلاد من حيث

العادات و التقاليد و اللهجات و من هنا يأتي برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية في تحديد الموازنة العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية .

2.4. الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية للحد من الفقر :

كانت المرأة على مر العصور ومازالت منتجة في عملها سواء في البيت أو المجالات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الرعي - الصيد - الزراعة - الصناعة...) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتحمل مسؤولية المنزل وبنفس الوقت وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل فنجد أن النساء الريفيات يعملن في الزراعة بكامل فروعها ولو أن عملهن في مجال الإنتاج النباتي وتربية الحيوان يفوق بكثير عملهن في مجال الغابات وصيد الأسماك¹².

تشارك المرأة مع الرجل في إنتاج المحاصيل الزراعية ولكل دوره في هذا المجال وتقوم المرأة بأدوار حيوية في جميع مراحل الإنتاج وهي التي تنظم العمل وتتحكم في استخدام المحاصيل وتخزينها وبيعها. كما تقوم المرأة أيضا بأعمال هامة وحيوية في الإنتاج الحيواني وتختلف هذه الأعمال باختلاف نوع الحيوان نفسه ومن أهمها تصنيع منتجات الألبان (الحليب الطازج، اللبن المخمر، الزبدة، السمن، الجبن الأبيض المخمر.... الخ)؛ تمشيط الصوف وغزله والمصنوعات الجلدية.

كما تمتلك المرأة الطيور الداجنة وهي التي تقوم بشرائها والحصول عليها وتربيتها وتغذيتها وأخذ البيض منها وهذه الطيور تعتبر الأمن الغذائي للأسرة، فضلاً عن أنها تدعم مكانة المرأة الاجتماعية إذ توفر لها دخل شخصي ووسيلة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها من مجالات اجتماعية إلى جانب توفير دخل لها تستطيع أن تعتمد عليه في حياتها و حياة أسرته. وتشارك المرأة الرجل في الإنتاج السمكي و ذلك بصناعة شبك الصيد وصيانتها وفي العادة يسيطر الرجال على عملية تجارة الأسماك. كما تقوم المرأة الريفية ببعض الصناعات التي تقوم على الزراعة مثل عمل السجاد من صوف الأغنام او بقايا القماش وتقوم أيضاً بطحن الحبوب والعجين وعمل الخبز وتشارك المرأة في العديد من الصناعات الزراعية كعامله في مصانع و وفرز وتدريج و تعبئة وتخزين الخضراوات

(الزيتون مثلا) والفاكهة كالطماطم مثلا والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة من زهور وخلافه وتجميد وتجفيف نباتات الخضر وصناعة المعلبات مثل العصائر والمركزات والمربيات وصلصة الطماطم... الخ.

تحتل النساء نسبة عالية من الكثافة السكانية المنتجة في الأرياف. فهن ينتجن ما يفوق النصف من الإنتاج الغذائي العالمي، مما يجعلهن يحملن على عاتقهن مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي والمساعدة في توفير سبل العيش لعائلتهن. في إفريقيا مثلا وخليج المكسيك، ينتجن النساء من 60 إلى 80% من الغذاء؛ وفي آسيا تساهمن في أكثر من 50% من زراعة الأرز.¹³

كل هذا يعد من الوظائف المنزلية المنتجة بالإضافة إلى وظيفة الإنجاب والتربية والرعاية بالأطفال.

فكثيرا ما تمثل المرأة الريفية قوة العمل الغالبة في الاستغلال الزراعي بحيث تشغل وظيفة الجمع، التحويل والتفريغ. فقد نجد أن هذه النسبة تفوق إياها عند الرجال. فمثلا في جبال الهيمالايا والهند، ساعات العمل في سنة واحدة على مستوى هكتار واحد من ارض زراعية تقدر ب 1212 للرجال و3485 عند النساء. وفي إفريقيا، تقضي النساء مثلا الوقت في العمل أكثر منه عند الرجال. فقد يمتد يوم العمل إلى 50% أكثره عند النساء من الرجال.¹⁴

وفي جميع نطاق العالم، المرأة الريفية هي شريكة في حل المشاكل والمواضيع التنموية المطروحة كالتنمية المستدامة والتنمية الريفية، النمو الديمغرافي، الأمن الغذائي، التربية، الصحة والفقر وتشارك المرأة الريفية أيضا في حماية البيئة لأنها تعيش وتعمل بصفة مباشرة ودائمة مع النظام البيئي، فهي تعرف جيدا التنوع الريفي المحلي الذي تعيش فيه وتستطيع أن تساعد في المحافظة على الثروات الطبيعية للأمد البعيد، بممارستها الزراعة، الصيد وأعمال غابية تخدم التنمية المستدامة.

تمثل المرأة عونا للتنمية البشرية، فهي تستطيع تحسين سبل العيش ونوعيتها داخل منطقتها الريفية وبذلك تنخفض نسبة وفيات النساء والأطفال في هذه المناطق، وأيضا

نسبة الولادة وذلك بتحسين طرق التغذية للعائلة، طرق التزود بالماء الشروب وطرق النظافة.

تعلم المرأة أيضا لابنتها العادات الصحية الجيدة والأعمال المنزلية الأخرى بالإضافة إلى التربية والتعليم، حتى يتسنى لها تربية أجيال أخرى.

فالنمو الزراعي وزيادة دخل المرأة هما مجالا للتنمية الاقتصادية، اللذان ثبت أنهما يؤثران تأثيراً بالغاً على الفقر. لهذا تتسم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة إنتاج المزارعات وتعزيز دخلهن بقدرتها على تحقيق التآزر بين القوى الفاعلة المضادة للفقر في الاقتصادات القائمة على الزراعة في بلدان الدخل المنخفض. ويتطلب استخدام الزراعة في هذه البلدان أساساً للنمو الزراعي "ثورة إنتاجية في زراعة الحيازات الصغيرة"، وهو قطاع الاقتصاد الريفي الذي تقوم فيه المرأة بالدور الأبرز¹⁵.

أما في الاقتصاديات الانتقالية التي تتراجع فيها حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي فإن أسواق العمل تفرض اشتراطات متغيرة على العمال وبشأن المهارات المطلوبة منهم لكسب الرزق. وفي هذا السياق سيشكل إعداد المرأة لشغل مراكز معينة على مدى سلسلة القيمة ولممارسة العمل المجزي خطوة هامة نحو ضمان حصولها على حصة من مكاسب النمو الاقتصادي. وسيحتاج العديد من النساء في هذه البلدان إلى المساعدة من أجل الخروج من الزراعة إلى الاقتصاد الغير الزراعي. أما النساء اللاتي سيبقين في ميدان الزراعة، فإنهن سيستفدن من المساعدة التقنية والموارد التي ستمكنهن من التحول إلى إنتاج منتجات زراعية عالية القيمة، مما سيتيح إلى حد كبير سد الفجوة المتزايدة بسرعة بين الدخل الريفي والحضري، التي تتسبب في صراعات اجتماعية وتزعزع الاستقرار السياسي في كثير من أرجاء آسيا وشمال أفريقيا. وفي الاقتصاديات النامية التي يتسم أغلبها بالطابع الحضري في بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى يعتبر تمكين المزارعات من القيام بدور المورداً المباشرين إلى أسواق الأغذية الحديثة عاملاً أساسياً في القضاء على الفقر المزج المستشري في المناطق الريفية¹⁶.

3.4. العوا مل التي تؤثر في معدلات مشاركة المرأة في الحد من الفقر:

تشير معظم البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى أن عوامل عديدة تؤثر في معدلات مساهمة المرأة الريفية في عملية التنمية الشاملة والحد من الفقر، وهي عوامل مرتبطة بعدة أبعاد منها الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، باعتبار أن واقع المرأة الريفية هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، وأهم هذه العوامل ما يلي:

-عوامل التشريع:

وهي كل ما تتخذه المجتمعات من سياسات وإجراءات لتطوير النظم المجتمعية التي تحدد الحقوق والواجبات، وتنظم العلاقات بين الدولة والمواطن. ويتمثل ذلك في إصدار تشريعات وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لكي تمارس أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، وإتاحة الفرصة أمامها كي تنضم إلى التنظيمات السياسية والجمعيات التطوعية، حتى تستطيع أن تمارس أنشطتها الاجتماعية،

وإذا كانت بعض هذه التشريعات والقوانين قد أتاحت فرصاً متكافئة للرجل كما هو الحال في قوانين التعليم، وبعض قوانين العمل، إلا أن هناك بعض التشريعات الأخرى في حاجة إلى الالتزام بتطبيقها خاصة في المناطق الريفية. ومما لا شك فيه أن هذه التشريعات ضرورية لكي تقوم المرأة بدور فعال في إنماء المجتمع وذلك بحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية، وخروجها إلى مجال العمل متساوية في ذلك مع الرجل.

-التعليم والتدريب:

لا شك أن التعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة الريفية بشكل كبير، ويضمن لها مستقبلاً أفضل. حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة الريفية على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفض نسبة الخصوبة، ويزيح التقاليد الخاطئة، وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه،

- التحرر من التمييز:

لا يمكن الحديث عن الرقي بوضعية المرأة الريفية بدون إزالة كل أشكال التمييز التي تحد من تمكينها وإدماجها في التنمية. وأول شكل من أشكال التمييز هو معاناة المرأة

بصفة عامة، والمرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية بصفة خاصة، من الغبن والحرمان والفقير، مما رسخ فكرة تأنيث الفقر باعتبار أن المرأة أكثر فئات السكان تضرراً وحرماناً وتخلفاً.

- وسائل الإعلام والثقافة:

تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دوراً كبيراً في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة.

وتنتشر أجهزة الإعلام والتثقيف بمختلف أنواعها في بلدان العالم، وتنقل هذه القنوات-مجملاً-في برامجها وموادها وأساليب تعبيرها صوراً إيجابية وقيماً اجتماعية عن المرأة الريفية، من حيث حرصها على التماسك والاستقرار بين أفراد أسرتها، ومن حيث احترامها للعادات والتقاليد، إلا أننا نجد على النقيض من ذلك العديد من المواد والبرامج الإعلامية التي قد تركز أفكار الضعف النوعي والنقص الفكري والتبعية للرجل.

أن وسائل الإعلام والتثقيف المسموعة والمرئية قد لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع الثقافي والاجتماعي للمرأة، ولذلك فلا بد من الاهتمام والتطوير المستمر للبرامج والمواد الإعلامية والثقافية، لأنها مسؤولة ومسؤولية مباشرة في هذا المجال للقيام بمهام التحفيز وإعداد المجتمع للتغيير بإبراز أهمية المرأة الريفية، ودورها في المجتمع، وتعظيم هذا الدور من خلال الأعمال الدرامية والأفلام، حتى تكون صورة عن المرأة الريفية تكفل احترامها وتعظيم دورها، كما ينبغي أن تتغير مفاهيم الرجل الريفي عن المرأة وأن يؤمن بأهمية دورها ومشاركتها في جميع مناحي الحياة.

الخلاصة:

على الرغم من كثرة الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية وقدرتها على تنويع مصادر الدخل لأسرتها، ألا أنها لا زالت تتأثر بعدد كبير من الأمور تجعلها تتراجع إلى الوراء، ومن أهم هذه المؤثرات الاعتقاد السائد بأن المرأة الريفية أقل قدرة من الرجل، وهو ما

يفضي إلى نظرة متدنية لنفسها قائمة على الاتكالية والاستسلام، وبالتالي تحد من كفاءتها وفعاليتها في العمليات التنموية يمكن من خلال هذه الورقة أن نلم ببعض التوصيات العامة التي قد تساعد في تدعيم وتفعيل دور المرأة الريفية في الحد من الفقر:

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات يعقهن من معرفة حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. لذا يجب العمل على زيادة الوعي لدى صانعي القرار والمخططين بمفهوم تمكين المرأة.

- تحسين مستواها العلمي ووضعها الاجتماعي من خلال إنشاء دورات تدريبية مثلا لتسويق إنتاجها عبر المعارض المحلية والدولية والمعارف ومراكز بيع مختلفة وعبر الإنترنت وبذلك نكون قد دعمنا دورها الإنتاجي، خلقنا مناصب عمل جديدة وارتقينا بالسياحة الريفية.

-تحسين إنتاجية المرأة ورفع مهاراتها وتخفيف أعبائها المنزلية وتشجيعها على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

-إجراء المسوحات الميدانية على المستوى الوطني حول المرأة الريفية لتحديد المساهمات الخاصة لكل من الرجال والنساء وتحديد العوائق التنموية.

-تزويد النساء الريفيات بدعم خاص كالقروض من خلال برامج مكافحة الفقر بحيث يمكنهن من البدء بمشروعات خاصة مدرة للدخل وخاصةً لذوي النشاطات الصغيرة والمعيلات لأسرهن.

الهوامش:

¹ FAO-Dimitra et d'ENDA PRONAT, Femmes Rurales et Terres de Cultures, Atelier International « Femmes rurales et foncier » Centre Forestier de Recyclage –Thiès, 25 au 27 février 2003, Sénégal

²عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية، الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص55.

³محمود عبد السمع، على الكاشف، مجتمع محلي وعالمي، القاهرة، مطابع روز اليوسف، 1986، ص11.

⁴ IFAD، التجارة و التنمية الريفية، روما 2004، ص15.

⁵كاملة محمد منصور، المرأة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في العالم العربي، المنتدى العربي الدولي للمرأة 12-13 جويلية، 2005 القاهرة، مصر.

⁶بوطبال حكيمة. رباحي فضيلة، إشكالية الفقر والبيئة، جامعة سعد دحلب البليدة - مداخلة الكترونية، ص05.

⁷وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000"، مطبعة النخلة، ص104.

⁸ موقع الشهاب www.chihab.net. 2009/07/12

⁹بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، ظاهرة الفقر الريفي وإمكانية التغلب عليه حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب - البليدة، مداخلة الكترونية، ص12-14.

¹⁰برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المغرب، تقرير وطني عن التنمية البشرية، 1997، (www.pnud.org.ma)

¹¹ Hassen SOUABER, activité féminine en Algérie réalités et perspectives, (CIDDEF) centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme ; 2007.p20

¹² Abi Chebel (Roula) - Participation féminine et inégalités de genre dans l'agriculture libanaise. Cas de Akkar – Montpellier : CIHEAM-IAMM, 2003. (Thèse Master of Science, IAMM, 2004, Série Thèses et Masters n°71).p17

¹³ منظمة الزراعة والتغذية العالمية , احصائيات 2008.

¹⁴ نفس المرجع السابق.

¹⁵ IFAD Gender web site at <http://www.ifad.org/gender>

¹⁶ Fao ,Women feed the world, 2008

http://www.fao.org/sd/pel_en.htm